سعوداوي صديق
المركز الجامعي خميس مليانة

رحال سمير
المركز الجامعي خميس مليانة

مداخلة بعنوان:

متطلبات وعوائق التجارة الإلكترونية في البلدان النامية

ملخص

تحتاج البلدان النامية إلى مسايرة التطورات الحاصلة في ميدان " التجارة الإلكترونية "، التي تعني في أهم تعاريفها أنها : " نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم ببعض باستخدام تكنولوجيا المعلوماتية والاتصالات ".

ونتيجة لحتمية العولمة التجارية الإلكترونية المبنية على وسيلة الفرض وإخضاع الدول النامية باعتبارها سوقا لممارسة التجارة الإلكترونية، ولهذا فالبلدان النامية تحتاج إلى متطلبات أساسية يمكن أن تعتمدها، في حين نجد في هذه الدول معوقات تحول دون تبني التجارة الإلكترونية بصورة واضحة ودون فعالية نتيجة لسلبيات وحدود معينة، رغم ما توفره التجارة الإلكترونية من ميزات تتمتع بها.

Les pays en voie de développement a besain de préoccupé le progrès dans le domaine du trafic electronic qui sé gnifie un mode des opérations le vent et d'achit entre les consomateurs et les producteur Ou entre les sociétés elles même en en utilisant la technologie de l'information et de la communication.

Et le résultat de l'obligation de la globalisation du trafic électronique qui est fondé sur la méthode de sous mettre les payés en voie de développement tont qu'un marché pour l'escercice du trafic électronique. Pour cela elle nécessite des des escigences essentielles.

En parable on trouve dans ces payés des obstacles. qui empêchent l'application du trafique électronique d'une façon claire et sans efficacité à cause des inconvénient et les limites du trafique électronique malgré ses caractéristiques.

المداخلة

" متطلبات وعوائق التجارة الإلكترونية في البلدان النامية "

مقدمة:

مفهوم التجارة الإلكترونية يرتبط أساسا ودائما بوجود بنية أساسية من تكنولوجيا المعلومات، ما من شأنه وصول غالبية الأفراد لها للحصول على خدمة أو تعامل أو عقد تجاري بكفاءة عالية وبديمقراطية وشفافية.

فالتجارة الإلكترونية كميدان خصب للنقاش والتحليل، باعتباره يرتبط بالاقتصاد الرقمي المرتبط بتكنولوجيا وتقنية المعلوماتية، إلا أن دخول غمار التجارة الإلكترونية من طرف العالم النامي أو الدول النامية ليس بالأمر السهل، وخاصة في ظل تحديات وحتمية التجارة الإلكترونية المبنية على المعلوماتية في ظل العولمة التجارية الإلكترونية، لذا لابد من توافر متطلبات أساسية ومتنوعة يجب مراعاتها من طرف الدول النامية للاستفادة من التجارة الإلكترونية، وذلك رغم ما تثيره هذه الأخيرة من سلبيات وحدودا تعترضها في دول العالم النامي، فيا ترى ما مفهوم التجارة الإلكترونية؟ وما هي متطلباتها وما هي معوقاتها في البلدان النامية ؟.

أولا- مفهوم التجارة الإلكترونية

تتخذ التجارة الإلكترونية عدة مفاهيم متباينة ومتغيرة، منها ما هو فكري وما هو تقني وما هو قانوني وهكذا، نتيجة التطور الحاصل فيها من خلال ظهورها وخصائصها ومتطلباتها. وكذا لها دوافع وأسس مهمة تنبني عليها.

1- تعريف التجارة الإلكترونية

تعرف التجارة الإلكترونية عل أنها " هي تنفيذ وإدارة الأنشطة التجارية المتعلقة بالبضاعة والخدمات بواسطة المعطيات عبر شبكة الأنترنيت " (1).

وتعرف أيضا حسب إتحاد التجارة والخدمات على الخط - ACEL - على أنها " مجموعة التبادلات التجارية التي تتم عبر شبكة إتصالات " (2).

وتعرف حسب الهيئة الأوروبية للمعلومات والتكنولوجيا والرقابة - EITO – على أنها " النشاط الذي يؤدي إلى تبادل القيم عن طريق تبادل شبكات الإتصال " (3).

وأيضا هي " نوع من عمليات البيع والشراء ما بين المستهلكين والمنتجين أو بين الشركات بعضهم ببعض باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات " (4).

2- دوافع التجارة الإلكترونية

تظهر من خلال دوافع التجارة الإلكترونية أهم الخصائص والميزات التي تظهر عليها التجارة الإلكترونية. وتتمثل دوافع التجارة الإلكترونية في ما يلي:

- **تسيير المعاملات التجارية**: أي دمج وتألية مراحل مختلفة داخلة في المعاملات التجارية بين البائع والمشتري.
- **الفعالية التجارية**: وذلك بالرغبة في الوصول إلى مستوى عال من النجاعة في الإنتاج والتوزيع وذلك بتدفق المعلومات المعنية بها.
- **تطوير أسواق جديدة**: وذلك بهدف إسقاط تجارة موازية أو تنافس لأسواق أخرى أو بهدف محاباة لبعض المنافسين بإيجاد مستهلكين وأسواق وطلبات عليها من أجل التمركز في الأسواق العالمية والداخلية للدول.
- **إلغاء التعريفة الجمركية**: وذلك بوضع ضرائب بسيطة.
- **السداد والدفع**: الإلكتروني والتوزيع الإلكتروني.
- **توحيد النظم**: وذلك بتوحيد معلوماتي متكامل معروف في شبكة واحدة.

3- أسس التجارة الإلكترونية

تتجلى أسس أو مبادئ التجارة الإلكترونية فيما يلي:

- قيادة القطاع الخاص للتجارة الإلكترونية، باعتباره الميدان المرتبط مباشرة بها، كما أنها نظام وفرع من فروع النظام الخاص المطبق في المبادلات التجارية وفق السوق الحرة.

❖ تطبيق قواعد السوق الحرة والشفافية والتنافس العادل في التجارة الإلكترونية (5).

❖ عولمة التجارة الإلكترونية، وذلك بعالمية التجارة الإلكترونية ،وخاصة ما تتطلبه منظمة التجارة الدولية، بفتح الحدود بين أسواق العالم.

❖ فتح الحدود والأسواق والمنافسة والتعاون والتبادل والتجانس، بإتباع سياسات رشيدة بين الدول وشركات ومؤسسات التجارة والأعمال والخدمات.

❖ حرية الاختيار والحماية الواجبة للمستهلكين.

❖ المجتمع المعلوماتي، المتعلق بمعرفة مفاهيم وأهداف وأبعاد التجارة الإلكترونية.

4- أبعاد التجارة الإلكترونية

ما يجب مراعاته في التجارة الإلكترونية هو زيادة الثقة الإئتمان ومراعاة مسائل أمنية واجتماعية وثقافية، وضمان أن المعاملات في السوق الموجودة نجد بها البائع والمشتري، بحيث للبائع الحق في بيع السلعة ووجود أموال للمشتري، وجوب توافر آليات التسديد المشروعة والآمنة، وتحديد محل البيع والشراء الذي يتمتع بكل مواصفاته، وأخيرا تسليم الشيء المبيع، ولا يمكن تجاهل أن العبرة من البيع والشراء هو وجود فوائد.

وعليه فأبعاد التجارة الإلكترونية تتجلى في الآتي:

- عولمة التجارة الإلكترونية في قالب واحد وإيجاد قرية تجارية كونية تتسع لكل المعاملات والمبادلات التجارية.
- تطور المنظمة العالمية للتجارة لأن تصبح منظمة تجارية عالمية ودولية إلكترونية.
- استخدام الشبكة العنكبوتية والاتصالات السريعة وإبرام التعاقدات التجارية في أقصر وقت ممكن.
- توفير أكبر قدر ممكن من الخدمات والمعلومات والسلع الإلكترونية ونشرها على مستوى الشبكة المعلوماتية لإعلام الجمهور وجلب عدد كبير من الزبائن.

- تحسن أنظمة الدفع والسداد بتبني الطرق الإلكترونية كالدفع بواسطة بطاقة الإئتمان عبر شبكة الأنترنيت.
- التسوق عن بعد في السوق التجارية الإلكترونية، وذلك بافتراض وجود السوق وكأنها واقعا.
- إبرام عدة معاملات تجارية مختلفة في آن واحد وهذا ما توفره المعلوماتية في التجارة الإلكترونية.
- البحث الدائم عن أسواق جديدة وزبائن جدد ومحاولة نيل رضا كل المتعاملين.
- القضاء على الحواجز والحدود سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو مالية كإلغاء الحواجز الجمركية.

5- الاهتمام الدولي بالتجارة الإلكترونية

في إطار الإهتمام الدولي للتجارة الإلكترونية، نجد أنه في سنة 1994 كانت هناك اتفاقات نموذجية منها لجنة الاتحاد الأوروبي واللجنة الاقتصادية الأوروبية التي وضعت أنظمة قانونية تناولت تبني وتنظيم التجارية الإلكترونية، وتم إعداد نموذج قانوني معتمد من الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1996 تناول العقود المبرمة إلكترونية (6).

وقامت لجنة الأمم المتحدة للقانون التجاري الدولي من خلال هيئة " الانسيترال " بإعداد تصورات قانونية للتجارة الإلكترونية الذي أدى لاعتماد القانون النموذجي للتجارة الإلكترونية في سنة 1996 بهدف تسهيلها وتبسيطا وتيسيرها.

وفي سنة 1997 ونظرا لتزايد أساليب واستخدامات التجارة الإلكترونية حثت منظمة " UNCTAD " وبالتعاون مع المنظمات ذات الصلة في الأمم المتحدة بتقديم يد المساعدة التقنية للدول النامية ومدها بالخبرات والتقنيات اللازمة.

وفي سنة 1998 طالبت المنظمة الدولية للتجارة من الجمعية العامة للمنظمة بضرورة إعداد برامج لدراسة مسائل تتعلق بالتجارة الإلكترونية، وتم تقديم ذلك إلى لجنة السلع ولجنة التجارة والتنمية، وخلص المر إلى أن تقدم كل لجنة تقريرا حول هذه المسائل للجمعية العامة، ومن بين هذه المسائل المعالجة ما يلي (7):

- التوصل إلى تحديد التحويلات المتعلقة بخدمة معينة تمت بغرض تبادل القيم فيها عن طريق الشبكة من الانتقاء إلى الشراء ثم التسليم.

- التوصل إلى تحديد التحويلات المرتبطة بخدمة معينة والتي تستخدم فيها وسائل توزيع تقليدية بعد عملية الانتقاء والشراء على الخط.

- اعتبار كل المنتجات الممكن تسليمها إلكترونيا كخدمات، وإذا أعتبرت كسلعة فيجب أن تخضع للجمركة وغيرها من التزامات الغات " GATT ".

ثانيا- متطلبات التجارة الإلكترونية

تظهر متطلبات التجارة الإلكترونية في المتطلبات القانونية والتنظيمية ومتطلبات عامة ومتطلبات خاصة.

أ- المتطلبات العامة

تتمثل متطلبات التجارة الإلكترونية العامة في تلك متطلبات الحكومة الإلكترونية بصورة عامة، وتتجلي في:

1- متطلب الدعم: دعم من طرف السلطة السياسية، برؤوس الأموال واستيراد التكنولوجيا ودعم الإطارات التقنية ووضع أطر للتكوين المتخصص في التجارة الإلكترونية.

2- البدء ببرامج ومشروعات إلكترونية: بدءا بالبسيطة ثم الانتقال إلى المشروعات المركبة بإحداث بيئة مناسبة.

3- متطلبات قانونية وسياسية: البناء التشريعي والإرادة السياسية للدول في تبني التجارة الإلكترونية، أي صياغة وسن قوانين تنظم الحقل التجاري الإلكتروني والمساير للتطور التجاري الإلكتروني، من أجل مواصلة هذا الحدث وحماية للحقوق وحريات الأطراف المتعاملة، وتوفير آليات ووسائل التعاقد وتحديد الشروط والهيئات المعنية بفض المشاكل التي من شأنها أن تطرح.

وكذلك تنظيم طرق الإثبات بتحديد الأدلة المدعمة للإدعاءات والمطالبة بالحقوق التجارية الإلكترونية، ووضع حماية للملكية الفكرية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية، والتنصيص عن الجرائم الإلكترونية

ومحاولة تحديدها ووضع جزاءات لها، وهذا ما يظهر في قضية انتهاك الحقوق الفكرية وإتلاف البيانات، ومن أمثلة ما يجب تنظيمة قضية التوقيع الإلكتروني.

4- **متطلبات فنية وتكنولوجية:** من خلال التكوين واستعمال التكنولوجيا وشبكة الاتصالات أي:

- ❖ ترابط نظم الخدمات.
- ❖ تحديد المهارات والكفاءات والعينات الواجب توفرها في الحكومة الإلكترونية.
- ❖ تدريب وتكوين لرفع مستوى التأطير البشري فيها، بتوفير الكوادر البشرية المتخصصين والتقنيين في المعلوماتية وفي استخدامات الأنترنيت.

5- **حل مشكلات الواقع الحقيقي:** أي القضاء على مخلفات التجارة التقليدية وسلبياتها، لأنه من غير الممكن الانتقال إلى التجارة الإلكترونية من مخلفات وعدم إصلاح التجارة التقليدية.

6- **متطلبات حكومية:** وذلك بـ:

- ❖ إنشاء وإحداث رؤية إلكترونية.
- ❖ صياغة إستراتيجية التغيير.
- ❖ توفر الأمن المعلوماتي.
- ❖ إيجاد أنظمة صلبة لحفظ السرية.
- ❖ حل مشكلات قانونية التبادلات التجارية.

7- **متطلبات بشرية ونفسية:** وتتمثل في التالي:

- ❖ الأفراد الإطارات والكفاءات العقلية.
- ❖ المتخصصين والفنيين والتقنيين المهتمين.
- ❖ توفير الجو المناسب والدعم المستمر أي توفير بيئة التجارة الإلكترونية.
- ❖ توفر جانب مهم من الثقة والمصداقية والشفافية بين كل أطراف التعامل التجاري الإلكتروني.

8- **متطلبات تنظيمية:** تتمثل أساسا في:

❖ البناء التنظيمي.

❖ إعادة هندسة وتوزيع المهام.

❖ إعادة هندسة التركيب التنظيمي الناتج عن التطور.

❖ إعادة هندسة الإجراءات الإدارية.

9- **متطلبات اقتصادية ومالية**: بدراسة العائد والتكلفة والمخاطر ومتطلبات رؤوس الأموال، فالتجارة الإلكترونية تتطلب اقتصادا متطورا وسهلا ومتنوعا، متماشيا مع الاقتصاد العالمي من أجل القيام بالتصدير والاستيراد في مختلف المنتجات باستخدام الوسائل الإلكترونية.

10- **متطلبات تسويقية وترويجية**: فوقود الحكومة الإلكترونية يتمثل في الجماهير وخاصة القطاع الخاص وعلاقته بالمواطنين، لذا على الحكومة الإلكترونية أن تراعي وعي المواطن وتطلعاته بتطوير ثقافته ووعيه واهتمامها به بتفهمها لثقافة المواطن وما يريده ودعمه اجتماعيا.

11- **متطلب البنية التحتية الإلكترونية**: وهي البنية القاعدية المتمثلة في شبكة الأنترنيت، والمتمثلة في قطاع تقنية المعلومات والاتصالات ICT وتشمل شبكات الاتصال المختلفة من سلكية ولاسلكية والفاكس والهواتف الثابتة والمحمولة، والحواسيب وبرامج التشغيل والتطبيقات.

هذه البنية تهدف إلى الانتشار الواسع لاستخدام الأنترنيت التي هي أسلوب التعامل والتكامل التجاري، باعتبارها بمثابة أرضية أو سوقا إلكترونية التي تتم فيه مختلف التعاملات والتبادلات التجارية.

12- **توفير المجتمع المعلوماتي**: أي ذلك الاستعداد الإلكتروني من خلال المنشئات والهياكل والمعاهد والمدارس وبرامج التعليم والتكوين والتي ترتبط أيضا بالبنية التحتية، التي من شأنها ثبات التكوين القاعدي والاستمرارية في التكوين للعاملين والمتعاملين في التجارة الإلكترونية.

ب - المتطلبات الخاصة

تتمثل المتطلبات الخاصة في تلك المتعلقة بالتجارة الإلكترونية في حد ذاتها، وتتجلى في الأتي:

❖ تحديد الإستراتيجية التجارية الإلكترونية المناسبة بصياغة قوالب قانونية دولية ووطنية تتماشى والتطور الحاصل.

❖ الحفاظ على سرية وأمن المتعاملين.

❖ اعتماد المنافسة الحرة بشفافية وبمصداقية.

❖ توطيد العلاقة مع الهيئات والمنظمات الدولية المعنية بالمواصفات الفنية لعلامة الجودة على منتجاتها للتأكد من أن منتجاتها مصنعة وفقا للمعايير والمواصفات الفنية، باعتبار ذلك من متطلبات السوق التجارية (8).

❖ تحسين القدرات والإمكانات لمسايرة التطور التقني التكنولوجي في استخدام الإنترنيت وحماية المعلومات التجارية.

❖ متابعة الأنشطة التجارية الإلكترونية.

❖ الإيمان بنجاح أسلوب التجارة الإلكترونية، وذلك بين المؤسسات سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

❖ تتبع المؤشرات الاقتصادية والنشرات الاقتصادية والمالية.

❖ إنتاج السلع التي تلقى قبولا من المستهلك بمحاولة التطلع لما يحتاجه.

❖ توافر سجل إلكتروني لأنشطة الشركات والمؤسسات التجارية لمعرفة مختلف العمليات من بيع وشراء، وأسماء العملاء (9).

❖ وضع آليات وتقنيات للإثبات التجاري الإلكتروني وتحديد الهيئات القضائية وإجراءات التقاضي، من أجل تقديم حلول للمشاكل التي من شأنها أن تحدث وأن تخل بفوائد وأهداف التجارة الإلكترونية.

ثالثا: معوقات التجارة الإلكترونية

رغم ما تتميز به التجارة الإلكترونية من مزايا فهي تثير عيوبا وحدودا تعترضها، ما من شأنها أن تحدد مدى نجاحها في الدول خاصة منها العالم النامي.

1- **مزايا التجارة الإلكترونية**

تتجلى مزايا وإيجابيات التجارة الإلكترونية فيما يلي:

أ- **<u>بالنسبة للأفراد</u>:**

- ❖ توفير الوقت والجهد بحيث تجعل خاصة من المستهلك أنه يبرم عقد الشراء من مكان إقامته دون الذهاب إلى مكان المؤسسة التجارية، ويمكنه دفع ثمن الشيء المبيع إلكترونيا وهذا وفق سوق إلكترونية ليست عادية.
- ❖ حرية الاختيار بين المعروضات والمنتجات.
- ❖ خفض الأسعار وهذا ما يتحدد وفق العرض والطلب والأسعار التنافسية.
- ❖ نيل رضا المستخدم.

ب- **<u>بالنسبة للمؤسسات</u>:**

- ❖ تسويق أكثر فعالية من خلال البيانات وعرض المعلومات في الشبكة العنكبوتية.
- ❖ تجني هذه المؤسسات أرباح كبيرة خاصة أن التجارة الإلكترونية تهدف إلى ذلك.
- ❖ تخفيض مصاريف المؤسسات، ومنها أنها لا تتنقل إلى السوق وتعرض السلع في السوق التقليدية.
- ❖ تواصل مع الشركاء والعملاء بصورة فعالة وآلية مما توفر الراحة.

<u>2- عيوب أو سلبيات التجارة الإلكترونية</u>

في التجارة الإلكترونية نكون أمام حقائق جديدة غير تلك الموجودة في الأسواق والتجارة البسيطة أو المعمول بها في ظل التجارة التقليدية في الحكومة التقليدية. وعليه فعيوب التجارة الإلكترونية تتمثل في الآتي:

- فقدان متعة الشراء.
- فقدان فرصة تعلم مهارات البيع والشراء والتعامل مع الآخرين.
- الإقبال على معاملات تجارية غير ضرورية نتيجة الإغراء الالكتروني.
- هناك إعلانات وترويج لسلع تافهة تتعارض وأخلاقيات الزبائن.

– الإغراء والإشهار الجذاب الذي يكون عبء على ميزانية الأسر والأفراد.

– ضياع الوقت نتيجة التسوق الإلكتروني وعدم الإحساس بالوقت وفواته.

- اختراق مواقع التجارة الإلكترونية و إتلافها وتغيير وجهتها.

- تلاعب التاجر في بطاقات الوفاء كاستعماله بطاقات ليس لها أرصدة كافية للصرف أو قبول بطاقات مزورة من العملاء.

- مشكلات أداة الوفاء.

– بطاقات الإئتمان (النقود الإلكترونية).

3- حدود التجارة الإلكترونية

هناك معوقات كبيرة تعترض التجارة الإلكترونية وتحد من مصداقيتها وحتى في الأخذ بها من طرف أغلب الدول نتيجة هذه العوائق التي تعد حاجزا يوقف زحفها وأهدافها. وتظهر غالبية هذه العوائق في:

❖ التعاقد بالطرق الإلكترونية يعيقه الاعتراف القانوني.

❖ معوق الحجية والبينات والإثباتات كالرسائل الإلكترونية وهكذا.

❖ مشكلة الأموال الإلكترونية والبنوك الإلكترونية من حيث الوفاء بالثمن وآليات الدفع..

❖ عدم بيان مدى مسؤولية الجهات الوسيطة في هذه الأنشطة.

❖ مشكلة البنية التحتية والتي هي هشة غير صلبة وكذالك الحواجز الاقتصادية .

❖ حواجز تقنية، من خلال عدم الاهتمام بالوسائل التقنية الحديثة واعتماد أساليب التجارة التقليدية.

❖ حواجز ثقافية واجتماعية، وتتمثل في اختلاف طبيعة ومحل الاستهلاك من مواطن لآخر، بحسب المناطق وما هو محرم وحلال.

❖ مشكلة حماية الملكية الفكرية، وذلك أن معظم المتعاملين ينتهكون قواعد الملكية الفكرية وإلحاقها بمؤسسات غير حقيقية وغير مالكة لحقوق الملكية.

❖ مشكلة الأمن والسرية، فرغم التطور التكنولوجي الحديث إلا أنه لا يمكن حماية البيانات والمعلومات التجارية، وعدم حفظ سرية المعاملات التجارية، وكذالك تعتبر بعض المواقع بمثابة أجهزة أمنية تهدف إلى تحديد الهويات والمتعاملين لكشف بعض الأمور مما يتم انتهاك الخصوصية.

❖ مشكلة تحصيل الضرائب والجمركة ومشكلة الاختصاص القضائي في النزاعات المطروحة بصدد التجارة الإلكترونية.

❖ الانتشار الواسع للأمية، حيث أن الدول التي تمثل نسبة أمية مرتفعة لا يمكنها ممارسة التجارة على الإنترنت وهذا حاجز يحول دون انتشار التجارة الإلكترونية.

❖ الانتشار الرهيب لمن لا يحسنون استخدام الحاسوب من كل الفئات، وهذا عائق أن بداية عالم التجارة الإلكترونية يبقى جامدا.

❖ التكلفة المرتفعة في اقتناء حاسوب فردي أو شخصي، لأن التجارة الإلكترونية تتطلب اكتساب حاسوب شخصي لتحقيق حرية وراحة في الإطلاع على المواقع.

❖ ارتفاع تكلفة استخدام الإنترنت وغلائها، حيث أن هناك غياب للمنافسة مما يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الاتصال عن طريق الإنترنيت.

❖ عدم الاهتمام من طرف المؤسسات الاقتصادية بواقع التجارة التقليدية فما بالك التجارة الإلكترونية.

❖ عدم الوعي بميدان التجارة الإلكترونية عبر الأنترنيت وآفاقها وما توفره من مزايا.

❖ تخلف الأنظمة المصرفية من الوسائل و التقنيات الحديثة من بطاقات الدفع والأموال الإلكترونية، فبعض الدول تجد صعوبة حتى في دفع الأموال تقليديا أو حتى في تخليص المواطنين في بعض الفواتير.

❖ الخوف المفرط من خوض غمار تجارة وأسواق افتراضية وعدم الإيمان بها، مما سيكون حتما حاجزا لنمو التجارة الإلكترونية.

❖ عدم الاستمرارية وعدم القدرة التنافسية في مواجهة التحديات الراهنة والتطورات الحاصلة في التجارة الالكترونية.

- سلبيات العولمة التجارية ونتائجها على دول العالم النامي جعل من هذه الدول التعامل بحيطة وحذر وحتى عدم الاهتمام بالتجارة الإلكترونية التي هي في الأخير تطور للعولمة التجارية ومن ثم العولمة التجارية الإلكترونية.

- التبعية الحاصلة وخضوع تجارات الدول النامية للدول الفاعلة في العولمة، هي في حد ذاتها تبعية من نوع آخر في المجال الإلكتروني والتجارة الإلكتروني والمعلوماتية، ما من شأنه سياسات التبعية وأسلوب الفرض من القوى الفاعلة في العولمة التجارية الإلكترونية جعل من الدول المتخلفة عدم الإقبال عليها، لأن المستفيد الوحيد من التجارة الإلكترونية هو مؤسسها والفاعل فيها الذي يفرض شروطا على تبني التجارة الإلكترونية على الدول الضعيفة.

الخاتمة

يعد موضوع التجارة الإلكترونية محلا للنقاش وهو موضوع حساس، خاصة في ظل العولمة التجارية التي تبسط نفوذ الدول والمؤسسات العملاقة العالمية، وما تثيره من نتائج وخيمة على الشعوب الفقيرة من خلال التبعية التجارية والديون والقروض وأيضا في مجال المعلوماتية والاتصالات وكذا في البرامج التكنولوجية والتقنية، في عالم التجارة الإلكترونية وفق ما تفرضه هذه المؤسسات من شروط للتعامل مع الدول الفقيرة كما هو الحال في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية التي أصبحت تسيطر وتنظم التجارة الإلكترونية المعولمة.

ومن هذا المنطلق لا بد من الحيطة والحذر من دخول غمار التجارة الإلكترونية، ولا يكون ذلك إلا بوضع تشريعات دولية ووطنية تنظم مختلف جوانب الحياة التجارية من أسس وشروط وحماية وقضاء وتوحيد النمط باتفاق كل الفاعلين وحتى المستفيدين من التجارة الإلكترونية ومشاركة الجميع بآليات كفيلة بتحسين الأداء والتعامل بمصداقية وعدم التهرب من المسؤوليات، وإحداث رقابة دولية ووطنية تحمي ما تتطلبه التجارة الإلكترونية، ولا يكون ذلك إلا بالتوفيق في موازين القوي بين الدول النامية والدول المتقدمة التكنولوجية.

الهوامش وقائمة المراجع

(1)- أنظر: د. سليم سعداوي، عقود التجارة الإلكترونية، دراسة مقارنة، دار الخلدونية، الطبعة الأولى 2008، ص11.

(2)- أنظر: د. إبراهيم بختي، التجارة الإلكترونية، مفاهيم واستراتيجيات التطبيق في المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية 2008، ص41.

(3)- نفس المرجع السابق، ص41.

(4)- أنظر: أ.د. أبو بكر محمود الهوش، الحكومة الإلكترونية، الواقع والآفاق، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى 2006، ص337.

(5)- أنظر: د. إبراهيم بختي، نفس المرجع، ص65- 66.

(6)- أنظر: أ.د. أبو بكر محمود الهوش، نفس المرجع، ص339.

(7)- أنظر: د. سليم سعداوي، نفس المرجع، ص13

(8)- أنظر: د. إبراهيم بختي، نفس المرجع، ص54.

(9)- أنظر: أ.د. أبو بكر محمود الهوش، نفس المرجع، ص348.